

الموظف في وظيفته

بقلم الأستاذ عبد الشافي اللبان

هناك صفات تلازم بعض المهن أو الأعمال وتصحابها حتى لقد تصيح بمثابة القرينة منها . فالزمانة قبل الثقافة القانونية أكبر ضمان لعدالة القاضي . والطبيب والحامي كلاهما يعتمد قبل كل شيء على الأمانة في الاحتفاظ بسر المهنة ليصيب النجاح في عمله . وحتى للعالم لا يعترف له الكثيرون بسمو المكانة العلمية إلا إذا آسمت بالتواضع أعماله وتصرفاته وأقراله . وهكذا جرى القبول على أن تقترن النزاهة بالقضاء، والأمانة على السر بالطب والحماية، وأن يصاحب التواضع العلم والعلماء .

واعتقادي أن هذه الصفات الثلاث وإن كانت أقوى تعبيرا عندما ترتبط كل منها بالمهنة التي تقارنها فما أشدها كلها لزوما للموظف في وظيفته . وما أفيدتها مجتمعة في شخص ذلك الذي يتدب من بين مواطنيه لتصرفه شؤونهم، وتيسير مسألتهم، والعمل على خدمتهم وحفظ حقوقهم ومصالحهم .

تعرض للموظف في وظيفته مسائل يقف منها موقف الحكم . ويقتضية الفصل فيها المفاضلة بين رأي ورأي . وكل تلزمه الزمانة في قراره ليصون المصلحة فيما وكل إليه من أمور طامة أو من مسائل الناس . يطلع بين الأوراق والملفات ، وفي العرض والتنفيذ ، على أسرار خاصة وعامة ما أجدره أن يتحلى بالأمانة التامة في الاحتفاظ بها . وهو يقابل فوق ذلك ذوى المصالح ، وفيهم الكبير والضعيف والقوى والضعيف ، فيهم الياسم والأراذل والمهوفون ، وذوو الحاجات من أبناء المدن والريف ، يسمع أقوالهم وشكاياتهم بمختلف الروايات وشتى الأساليب ، وهو ولا شك مطالب بحسن استقبالمهم والترفق في معاملة لهم والاحسان في صرفهم ، وما هو في ذلك إلا مؤد واجبات وظيفته من الخدمة العامة دون تفضل أو امتنان .

وإذا كانت النزاهة في العمل والأمانة في حفظ أمراره والتواضع في القيام به من دعائم الوظيفة، إلا أن النجاح فيها، على اعتبار أنها قبل كل شيء عمل واجب يؤدي لمصلحة الأمة، لا يزال يتطاب من الموظف الكثير الجمل من الصفات والمزايا .

الأداة الحكومية يطالب منها الإصلاح والتحسين في المرافق العامة لا مجرد المحافظة عليها والوقوف بها عند حد معين . لذلك انتظمت هيئة الموظفين نخبة المتعلمين في البلد . وليس واجب الموظف منهم مجرد التنفيذ العادي لأحكام القوانين واللوائح بالصدق والأمانة والتواضع،

هذا ما يجب أن يتوخاه الموظفون ، يجب أن ينظروا الى عملهم على أنه مسئولية خطيرة والألا يقدموا على تحمل هذه المسئولية قبل أن يستوثقوا من أنفسهم ، ومن ارادتهم وحجم العمل ومقدرتهم عليه والألا يكونوا ممن يفسرون الوظيفة الحكومية بأنها المرتب والجاه والنفوذ فذلك تفسير خاطئ يخبر بالشخص عن الحقيقة والأمانة والخلق . فاذا ما استوثقوا من أنفسهم وأقدموا على تحمل المسئولية لم يكن امامهم إلا شيء واحد وهو الواجب وأدؤه كاملاً ، والاجتهاد فيه والوصول به الى كل كمال ممكن . بذلك تصح فكرتهم عن العمل الحكيمى ويتم الانسجام بين الأوضاع الجديدة التى استلقتنا اليها وبين ما يجب أن تكون عليه أفكارنا عن الحياة والعمل .

هذه هى النظرة التى يجب أن ينظر بها كل موظف إلى وظيفته . ولعل تلك الصورة هى التى تملأ نفوس المتدربين من الموظفين وتشعل حماسهم عند بدء دخولهم فى الحياة الحكومية . على أن مالمها لا تلبث أن ينالها التحريف والتشويه فى مخيلاتهم كلما صادموا حقائق المعترك الحكيمى وصبرتهم تجاربه وازدادوا خبرة بأساليب العمل فيه . وحينئذ تبدو لأذهانهم تلك الفاصلة بين ما يجب أن يكون وبين ما هو حاصل فعلاً .

فى الحياة الحكومية عبوب تال من جمال هذه الصورة قد لا يسمح الوقت بالاقاضة فى بيانها لذلك أقصر على الأسمى منها :

يتعلم الموظف فى وظيفته كثيراً من دروس الحياة . يجد من بين زملائه الموظف البخل . وبخل الموظف ليس ذلك البخل الدائم على جمع لدرهم والدينار وإنما هو نوع أخطر من ذلك بكثير . فأنه لا يقتصر على صاحبه وإنما يتعداه إلى المصلحة العامة . الموظف البخل هو ذلك الذى يضمن بتجاربه وخبرته التى كسبها بمرور الزمن على زملائه ومعاونيه . هو ذلك النوع الذى يجد ويعمل ليصبح من هؤلاء الذين لا يمكن الاستغناء عنهم . ويجهد فى أن يصور فى أذهان الوسط الذى يعمل فيه على أنه عمدة وعمود الفقرى منه ، وأنه لو تركه لانهار على رأس حلقه . وهذا النوع أكثر ما يكون من بين كبار الموظفين الذين ينسون بهذا التصرف أحص واجباتهم نحو الوظيفة ونحو ما يطالبهم به الوطن من واجب لإعداد الكثيرين من معاونين والتلاميذ ليحلوا عند اللزوم محلهم ويتقدموا لمحل أعباء العمل بعدهم . وإذا كانت هذه وسيلة لبقاء والخلود فى رأيهم فإنه لا يمكن أن يوافقها من يستمد انثقة من قيمته الذاتية ويؤمن بها كضمان لحسن السمعة والقدر .

ويتساوى فى الجرم مع الموظف البخل زميله الجبان . ولجن الموظف فى وظيفته مظهران : (الأول) الامتناع عن ابداء الرأى فيما يعرض من شؤون ، انقاء للخطأ وطلباً للسلامة . و (الثانى) التهرب من المسئولية بالقائها على أكتاف الآخرين .

وإنما واجبه فوق ذلك دراسة عمله والاسترشاد فيه بروح المصلح المجدد متجهها به دائما الى الكمال. وفرصة البحث والدرس والتحسين والاصلاح وإن كانت تختلف أهمية حسب درجة الوظيفة واختصاصها إلا أنها ولا شك تتاح لكل موظف في عمله. وليس من المبالغة أن نطالب بذلك جميع الموظفين كبارا وصغارا. هذا ما يجب أن يكون وعلى هذا الوجه من الفهم، يجب أن يدرك كل موظف واجبه. لدى الموظف من الوسائل الحكومية ما قد يعز على سواه. فالمهندس والمعلم والطبيب والقانوني والاداري والكتابي من موظفي الحكومة لديهم فرصة واسعة للإكمال أبحاثهم وانضاج معلوماتهم ولديهم جميعا وسائل الابتكار والتجديد ولا يمكن أن يكون عملهم قاصرا على أداء العمل اليومي المتكرر والاعدوا مقصرين أشد التقصير أمام وطنهم وقومهم. وخانوا واجب الوظيفة التي وكلت اليهم.

إن الوظيفة عمل للوطن وواجب قومي أول شرط فيه التحسين والتجديد والابتكار. ولم تجعل الضمانات والمزايا التي يتمتع بها الموظفون إلا لتمكين الموظف من العمل وجعله قادرا نشطا في أدائه، شجاعا قويا في ادراك المسؤولية ومواجهتها وتحمل أعبائها، صاحب رأى في عمله مستعدا على الدوام للدفاع عنه والافتناع به متى أيقن من ناحية الفائدة وانعير فيه. وليس للموظف مطلقا أن يرى في هذه المزايا والحقوق ما يجعله يطمئن الى ثبات مركزه وضمان عيشه فلا يكون هناك ما يستحث عزيمته ويمررك نشاطه.

وما دمتنا في صدح حماية الموظف ومزاياه فلا بأس من أن نشير في إيجاز الى أن هذه الحماية، وهي كما قلت ضرورية تستدعيها طبيعة العمل الحكومي، قد أسبغت بسبب المعالاة وسوء التطبيق نوعا من القداسة على الوظيفة جعلت غير الموظف من أصحاب الأعمال الحرة يحسدون الموظفين على سهولة عيشهم وبذلك انصرف همهم ومواهبهم عن مجال العمل الحر في انتظار وظيفة حكومية.

إن أزمة التوظيف كما نعلم جميعا مشكلة اجتماعية عندنا. وقد تأخرت النهضة العلمية زهنا طويلا بسبب السياسة التي كانت تنظر الى التعليم على انه مجرد اعداد موظفين للكتاب الحكومية. وظل أئمن هذه الفكرة الخاطئة جاثما في غير قابل من الأذهان. حتى أن الكثيرين من المتعلمين تعلموا لئلا ينظرون الى الوظيفة على أنها الغاية من التعليم ويصرفون أنفسهم بعد التخرج عن أية محاولة في الحياة الا طرق أبواب الحكومة وطالب للوظائف الحكومية مهما صغرت. مع أن تطورنا السياسي والاجتماعي، وتغير النظم والأوضاع من حولنا، خلق أن ينفي من أذهاننا هذه الفكرة الخاطئة وأن يجعلنا ننظر الى التعليم نظرا أسمى من ذلك وأقرب الى الحقيقة.

قد قلنا إن في وسع الموظف أن يكون، في حدود عمله الحكومي مفكرا لوطنه، عاملا على اصلاحه بالإنزاهة والأمانة والنواضع والنشاط والابتكار والشجاعة في الرأى والعمل.

وقد ينفصح المجال عند التهرب من المسؤولية لعراك صامت رهيب بين الموظف والموظف سلاحه الوقعة والدعاء والحيلة وينشط فيه سلاح آخر من أشد الأسلحة فتكألاً وهو ما يمبرعنه في العلاقات بين الموظفين بالمقابل ، وما المقابل إلا إيقان الدميصة والتقنن في حبكها وتوجيهها الى الخدع في مرونة وسهولة وبغير ضجة لتصيب المقتل وتعطى نفرة للزليل ، ليتقدم . ويرقى ، وينال الخطوة على أنقاض زميله المحطم ، فما أبعد هذه المقالب وأبعد ما تخلق من حقد وصغينة وكراهية وتنافس غير مشروع عما هو واجب من علاقات الزمالة بين الموظف وأخيه وروح الأسرة الواحدة بينهما وتعاونهما في سبيل الخير العام وتحقيق الصالح لها وللجموع في جو من الأخوة والصداقة الخالصة !

يجيء بعد البخل والجبن في الوظيفة عيب لا يقل عنهما خطراً . ألا وهو نخر العمل . إذ يحرص كل موظف على أن يقال إنه هو الذى انتهى إليه هذا الفخر . ويدفع هذا الحرص الى تنافس شديد بين الموظفين في الشكليات قد يعطل العمل أو يضعف الفائدة منه .

وهناك بعد ذلك الموظف العمل الذى يقول باعطاء الوظيفة من الجهد بقدر ما يتناول من مرتب . ولست أدري كيف يتوصل الى إقامة العدل بمثل هذا الميزان الذى لا يسهل تمييز معاملة . ويشارك هذا الموظف في المعاني القبيحة التى انصرف إليها تفكيره ذلك الذى كثر ادعاؤه بأنه يعطى الحكومة أكثر مما يأخذ فكلاهما قد جعل من الوظيفة العامة صفقة من الصفقات وهما قد حددا لها سعرا ارتضياه وقف احدهما عنده وشاء الثانى أن يجد فيه فرصة للدعاء والتفضل . أما الاعتبارات الوطنية العامة وواجبات البذل والتضحية في سبيلها فمسائل لم تدخل للأسف في هذا الحساب .

هذه عيوب لا يتسع المقام للإطالة في الكلام عنها ولكن وقد سردتها في إيجاز لا أستطيع إلا أن أضع هذا السؤال : ترى هل فيها مسائل يمكن أن يعالجها كادر قديم أو جديد ؟ كادر الموظفين مسألة نظر إليها على اعتبار أنها مشكلة مالية فهل أن الأوان لاعتبارها ناحية اجتماعية جدية بالدرس والعلاج ؟ لقد سبقنا الغير الى ذلك ، فكان حظ العامل عندهم غير حظ المهمل ، وكان حظ الأعزب غير حظ المتزوج ، وكان حظ صاحب العائلة غير حظ من لم يرزق نعمة الأولاد . فهل أن الأوان لإلقاء مثل هذه النظرة العامة على الحياة الحكومية عندنا ؟ هذا نداء أتوجه به الى وزارة الشؤون الاجتماعية قبل وزارة المالية .

عبد الشافي اللبان